المحور التاسع

التربية والتعليم العالي عام 2022

أ.د. فلاح خلف علي الربيعي(*)

تمهيد

فقد الأطفال في جميع انحاء العالم قدراً هائلاً من الوقت المخصص للدراسة داخل الفصل خلال مدة جائحة كورنا، وتشير التقديرات إلى انّه في ذروة الجائحة في أبريل/نيسان 2020، أدّت حالات إغلاق المدارس إلى تعطيل تعليم أكثر من 1.6 مليار طفل في 188 بلداً، فقد شهدت الانظمة التعليميّة على مستوى العالم في المتوسط، خلال المدّة من فبراير/شباط 2020 إلى فبراير/شباط 2022، إغلاقاً تاماً للدراسة الحضوريّة المباشرة لنحو 141 يوماً دراسياً، مع ما ألحقه ذلك الأمر من أضرار غير متناسبة بأشد أطفال العالم فقراً. وبينما أعاد بعض البلدان فتح المدارس بسرعة، أبقى عدد منها جميع المدارس مغلقة تماماً لمدة طويلة، وأعادت بعض البلدان الأخرى فتح المدارس جزئياً، كما اتّجه العديد من البلدان التي شهدت تدني نواتج التعلُّم قبل جائحة كورونا إلى إغلاق المدارس لفترات أطول، وأدّت حالات توقف الدراسة لفترات طويلة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة.

ومثل بقية دول العالم تأثر أطفال العراق بالجائحة، نتيجة اغلاق المدارس، والتعويض بالتعليم الالكتروني على الرغم من الصعوبات التي فرضها هذا التعويض في ظل غياب البنية التحتية اللازمة للتعليم الالكتروني ونقص الخبرات والصعوبات التي فرضها على الاسر، لاسيما الفقيرة منها. ويقدم هذا المحور رصدا لواقع التربية والتعليم خلال عام 2022 والتحديات التي برزت واستجابة وزارتي التربية والتعليم العالي لهذه التحديات.

انعكاسات جائحة كورونا على عمليّة التعلّم

أولاً: تصاعد معدلات فقر التعلُّم

تشير التقديرات إلى تصاعد معدلات فقر التعلُّم خلال جائحة كورونا، وتُظهر البيانات المنشورة في تقرير «حالة فقر التعلُّم في العالم: لعام 2022» ان فقر التعلُّم- أي نسبة الأطفال الذين لا يستطيعون قراءة نص بسيط وفهمه في سن العاشرة - قد بلغ في عام 2019 بلغ 57 في المائة وهي نسبة أعلى من المتوقع. وبعد إغلاق المدارس لفترات طويلة وعدم تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم عن بُعد والتعليم المباشر، ازداد فقر التعلُّم

(*) أكاديمي في الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.

بمقدار الثلث في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث تشير التقديرات إلى ان 70 في المائة من الأطفال في سن العاشرة لا يستطيعون فهم نص بسيط. فضلاً عن ذلك يشهد بعض البلدان تزايد معدلات التسرب من التعليم، وما ترتب عليها من ظهور حالات الزواج المبكر، والحمل المبكر، وتشغيل الأطفال، ومشكلات الصحّة النفسيّة.

أدى إغلاق المدارس إلى تعميق أوجه التفاوت القائمة في التعليم، مع تحمُّل أشد الأطفال فقراً أسوأ تداعيات الفاقد التعليمي، في جميع انحاء العالم كان الطلاب من الأسر ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأدنى أكثر عرضة على نحو غير متناسب لتداعيات تعطل عمليّة التعليم المرتبطة بجائحة كورونا، حيث لم تصل برامج التعلُّم عن بُعد باستخدام الوسائل الرقميّة والبث إلى 463 مليون طفل على أقل تقدير في ظل حالات إغلاق المدارس على الصعيد العالمي، لا سيما وان ثلاثة من كل أربعة طلاب ممن لم يُمكن الوصول إليهم ينتمون إلى أسر فقيرة أو يعيشون في مناطق ريفيّة.

حدد البنك الدولي ثلاث ركائز لمساعدة البلدان على القضاء على فقر التعلم والتأكد من ان جميع الأطفال قادرون على القراءة، وتحسين نتائج رأس المال البشري لشعوبها وهذه الركائز هي:

- **حزمة سياسات لتعلم القراءة:** تتألف هذه الحزمة من إجراءات تدخلية وطنية أثبتت فعاليتها في تعزيز إتقان القراءة على نطاق واسع، وضمان الإلتزام السياسي والتقني بتعلم القراءة والكتابة على أساس خطط مُمولة تمويلاً كافياً؛ وضمان التدريس الفعال لتعليم مبادئ القراءة والكتابة من خلال التعليم الفعال؛ وإعداد المعلمين للتدريس في المستوى الصحيح، وتوفير التدريب العملي للمدرسين في المدرسة؛ وتعليم الأطفال بلغتهم الأم.
- **نهج تعليمي متطور:** يحتاج النظام التعليمي نهجاً متطوراً لكي يمكنه مواصلة التحسينات في تعليم القراءة والكتابة، وتوسيع نطاقها، وتحقيق جميع نتائج التعليم الأخرى. يتألف هذا النهج من خمسة مكونات: (1) متعلمون مستعدون ومتحمسون؛ (2) معلمون مؤثرون وأكفاء؛ (3) فصول دراسيّة مجهزة للتعلم؛ (4) مدارس آمنة وشاملة؛ (5) نظام تعليمي جيد الإدارة.
- **أجندة طموحة للقياس والبحث:** تشمل هذه الأجندة قياس كل من مخرجات التعلم ومحركاتها، فضلاً عن مواصلة البحث والابتكار الموجهين نحو العمل، بما في ذلك الاستخدام الذكي للتكنولوجيات الجديدة في بناء المهارات الأساسيّة.

ثانياً: تحدي الفاقد التعليمي

يشير الفاقد التعليمي (Learning loss) إلى مقدار الوقت والجهد والأموال، التي تم تخصيصها وانفاقها على العمليّة التعليمية دون الوصول إلى الحد الأدنى من النتائج المطلوبة؛ ويشمل الفاقد التعليمي على نحو أكثر تحديداً ما يأتي:

- النتائج التعليميّة التي كان مخططاً لها ولم تتحقق برغم ما تمّ تخصيصه من موارد (الوقت، والجهد البشري، والمال).

- الفجوة التي حدثت في التعلم أي ما تم فقدانه أو خسارته في تعلم الطلبة؛ وعدم تحقق النتائج التعليمية التي كان مخططاً لها، لأسباب مختلفة مثل عدم حدوث التعليم، أو حدوثه بطريقة غير فعّالة، أو التسرب، أو التأخر الدراسي، أو عدم الذهاب إلى المدرسة، أو النسيان؛ مما يعني انه حدث هدر في الموارد الماليّة والبشرية.

وتعد ظاهرة الفاقد التعليمي واحدة من المشكلات الخطيرة التي تواجه القطاع التعليمي في مختلف دول العالم، وتظهر بوضوح وبمعدل أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وبرزت ظاهرة الفاقد التعليمي بقوة في أغلب انحاء العالم خلال جائحة كورونا وما رافقها من إغلاق طويل للمدارس والجامعات، وما تخللها من تحول من التعليم الحضوري إلى التعليم عن بعد، دون استعداد وجاهزية مسبقين في بداية هذا التحول.

انّ خطورة الفاقد التعليمي تستدعي من مسؤولي قطاع التربية والتعليم التفكير بعناية لإيجاد أدوات فعّالة لقياس نسبة الفاقد التعليمي لدى المتعلمين، وكيفية العمل على الحد منها، مع الأخذ بالاعتبار ان للفاقد التعليمي أسباباً مختلفةً، وأضرار وانعكاسات سلبية كثيرة على مستوى الفرد والمجتمع على كل من المديين القريب والبعيد.

ونظراً لأهميّة الحد من الفاقد التعليمي، في ظل جائحة كورونا، وضرورة تعويضه، فقد أطلقت اليونسكو واليونيسف والبنك الدولي مهمّة مشتركة، أسمتها: استعادة التعليم 2021، ركزت فيها على ثلاث اولويات هي:

- **الاولى: عودة جميع الطلبة إلى مدرسة آمنة وداعمة:** بحيث يحصلون فيها على تعليم شخصي سواء كان كاملا أو جزئيا قبل نهاية عام 2021، ويتم توفير دعم شامل لإعادة تعليمهم وصحتهم ورفاههم العام إلى المسار الصحيح.
- **الثانية: استعادة فقدان التعلم:** وذلك من خلال برامج التعليم العلاجي والتعليم التكيفي، وتطوير المهارات الإجتماعيّة والعاطفية لدى الطلبة.
- **الثالثة: إعداد المعلمين وتمكينهم:** فالمعلمون في الصفوف الأمامية لمعالجة الفاقد، ويحتاجون للدعم لكي يتمكنوا من مساعدة الأطفال، من خلال تعليمهم ما كان ينبغي عليهم تعلمه في العام الدراسي الماضي فضلاً عن تدريس منهج العام الحالي. سيحتاجون إلى التدريب والدعم الإضافي المحتمل لتنفيذ التعليم العلاجي والتعلم الاجتماعي العاطفي.

وفي ظل تلك الظروف واجه التعليم في العراق تحديات متعددة لعقود من الزمن، مثل النزاع والنزوح والفقر والأزمة الاقتصاديّة، وأدت التداعيات الاقتصاديّة لجائحة كورونا، والانخفاض الحاد في أسعار النفط، إلى زيادة الضغط على نظام التعليم الهش أصلاً، وأثّرت في إمكانية استعادة الفاقد التعليمي وتقليص مستوى فقر التعلم وتحسين مستوى جودة التعليم.

العمليّة التربوية في العراق تحديات العودة إلى المدارس

أولاً: إجراءات وزارة التربيّة للعام الدراسي 2022

أعلنت وزارة التربية انطلاق العام الدراسي 2022 في الاول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021، على ان يكون دوام الطلبة حضورياً لأربعة أيام في الأسبوع، مع تعليق عطلة يوم السبت، على ان تقوم المديرية العامّة للتعليم العام والأهلي والأجنبي والمديرية العامّة للأشراف التربوي، فضلاً عن المديريات العامّة للتربية في المحافظات كافة بوضع آليات الدوام الرسمي.

وأكدت وزارة التربية على ان أعداد الطلبة الكلي الملتحقين بالصفوف الدراسيّة بلغ أكثر من 12 مليون طالب، في حين بلغت أعداد طلاب الصف الاول الابتدائي أكثر من مليون و200 ألف تلميذ.

شهد العراق خلال العام الدراسي 2019-2020 تعطيل الدوام الرسمي في المدارس بسبب الجائحة، وتم تحويل نظام التعليم إلى الإلكتروني، ثم خففت الإجراءات في العام الدراسي 2020-2021 إلى النظام المختلط الذي اعتمد الجمع بين التعليمين الحضوري والإلكتروني، في الوقت الذي أكدت فيه وزارة التربية ان العام الدراسي 2021-2022 سيشهد دواما حضوريا للطلبة ولجميع المراحل الدراسية.

ويأتي العام الدراسي (2022-2023) وسط افتقار التلاميذ للكتب المدرسيّة، فلم تستطع وزارة التربية طباعة الكتب الجديدة؛ بسبب عدم إقرار الموازنة الإتحاديّة، مما حدا بالوزارة إلى اعتمادها على الكتب المدرسيّة المسترجعة من الطلاب للأعوام الدراسيّة السابقة.

ويعاني القطاع التربوي من إرتفاع معدلات الفاقد التعليمي؛ بسبب المشكلات التي واجهتها البلاد وانقطاع الدراسة في محافظات نينوى وصلاح الدين والانبار لثلاث سنوات خلال سيطرة التنظيمات الإرهابيّة على مساحات شاسعة من البلاد بين عامي 2014 و2017. كما ان النقص الكبير في أعداد الأبنية المدرسية شكّل مزيدا من الضغط على الكوادر التعليمية، اذ تقدر وزارة التربية حاجتها لبناء ما لا يقل عن 10 آلاف مدرسة لفك الدوام المزدوج في المدارس، وان هناك حاجة الى 15 ألف مبنى مدرسي جديد لجعل الصفوف الدراسية مثالية من حيث عدد الطلاب ووفق المقاييس العالمية. فضلاً عما تسببت به الأوضاع الأمنيّة والاقتصاديّة من تسرب للأطفال من المدارس، فإنّ جائحة كورونا والتحول إلى التعليم الإلكتروني مع عدم توفر مستلزمات ذلك أسهما في زيادة عدد الأطفال خارج المدارس، كما أسهم استشراء الفساد في تراجع النظام التعليمي.

ومن أبزر المعوقات التي تواجهها وزارة التربية، هي تدهور الوضع الاقتصادي الذي أدى إلى ان يكون تخصيص وزارة التربية في الموازنة العامّة لا يتناسب مع متطلبات الوزارة، في ظل نقص أعداد الأبنية المدرسية. كما ان تدهور سعر صرف الدينار رفع من تكاليف المعيشة وتكاليف إرسال الأطفال إلى المدارس وبخاصّة الطلبة المسجلين في المدارس الخاصّة والتعليم الأهلي. ويظهر التسرب المدرسي بصورة واضحة في مناطق القرى والأرياف التي تعاني بصورة أشد نظراً لقلّة عدد الملاكات التربويّة وتكدسها في المدارس داخل مراكز المدن نتيجة المحاباة وعدم القدرة على إجراء الوزارة للتنقلات البينيّة.

ثانياً: معدلات الالتحاق بالمدارس للعام الدراسي 2022

1- مرحلة رياض الأطفال

شهد الإلتحاق بمرحلة رياض الأطفال في كل من التعليم الحكومي والأهلي انخفاضاً خلال العام الدراسي (2021 -2022) مقارنة بالعام الدراسي (2020-2021)، فانخفض التعليم الحكومي من 183699 تلميذ إلى 150158 تلميذ وسجل معدل الالتحاق معدل نمو سالب بلغ (-18.26 في المائة).

وانخفض في التعليم الأهلي من 262362 تلميذ إلى 80618 تلميذ، وسجل معدل الالتحاق معدل نمو سالب بلغ (-28.32 في المائة) وهناك إرتفاع في تكلفة التعليم بحيث أصبح عائقاً أمام الكثير من العوائل غير القادرة على إيصال أطفالها للالتحاق بمرحلة برياض الأطفال.

2- المرحلة الابتدائية

شهد الالتحاق بالمرحلة الابتدائيّة خلال العام الدراسي (2021-2022) في كل من التعليم الحكومي والأهلي نوعاً من الإرتفاع مقارنة بالعام الدراسي (2020-2021)، وبلغ الفرق بين العامين في التعليم الحكومي (108134) تلميذ، وسجل معدل الالتحاق معدل نمو ايجابي بلغ (1.74 في المائة) وبلغ الفرق بين العامين في التعليم الأهلي (36688) مسجلاً معدل نمو ايجابي بلغ (15.26 في المائة).

3- المرحلة الثانويّة

شهد الالتحاق بالمرحلة الثانويّة في كل من التعليم الحكومي والأهلي زيادة ملحوظة خلال العام الدراسي (2021 -2022) مقارنة بالعام الدراسي (2020 -2021)، وبلغ الفرق بين العامين في التعليم الحكومي (409856) تلميذ وسجل معدل الالتحاق معدل نمو ايجابي بلغ (10.58 في المائة) اما في التعليم الأهلي فقد بلغ الفرق بين العامين (28969) ليسجل معدل نمو ايجابي بلغ (21.32 في المائة).

وبلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائيّة في العراق خلال العام الدراسي (2020 -2021) 91 في المائة. وانخفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ في المدارس المتوسطة لتصل إلى 45 في المائة وتنخفض أكثر في المدارس الثانوية لتصل إلى 25 في المائة. وبلغت نسبة الطلاب الملتحقين بالجامعات 18 في المائة فقط. وهذا يعني ان 75 في المائة من نسبة الملتحقين بالمدارس الابتدائيّة تسربوا من الدراسة.

كانت خطّة التنمية الوطنيّة التي اقرتها وزارة التخطيط 2018 ـ 2022 تضمنت زيادة نسبة الالتحاق في المرحلة الابتدائيّة إلى 99 في المائة والمتوسطة إلى 70 في المائة والاعدادية إلى 45 في المائة والمهني إلى 7 في المائة، وتوفير الخدمات والمستلزمات التربوية؛ لخلق بيئة مدرسية جاذبة من خلال خفض كثافة الصفوف والحد من الاكتظاظ وتوافر الخدمات الصحيّة والبيئية وتفعيل دور مجال الآباء ومنظمات المجتمع المدني للاسهام في التمويل المالي لأعمال التأهيل والتوسع للأبنية المدرسيّة القائمة.

جدول (9-1): اعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس الحكوميّة خلال العامين الدراسية (2021 -2022)

		2021	2022	التغيير	النمو
رياض الاطفال	ذكور	91967	73603	-18364	-19.97
	اناث	91732	76555	-15177	-16.54
	المجموع	183699	150158	-33541	-18.26
الابتدائي	ذكور	3209051	3260927	51876	1.62
	اناث	2997366	3053624	56258	1.88
	المجموع	6206417	6314551	108134	1.74
الثانوي	ذكور	1851374	2058365	206991	10.06
	اناث	1611528	1814393	202865	11.18
	المجموع	3462902	3872758	409856	10.58

المصدر: وزارة التربية، مديرية التخطيط والإحصاء التربوي

ثالثاً-اعداد الابنية المدرسية

شهد العام 2022 زيادة واضحة في عدد المدارس الحكوميّة المنجزة خلال هذا العام، فعلى وفق بيانات وزارة التربية/مديريّة التخطيط والإحصاء التربوي، بلغت الزيادة 7 مدارس في مرحلة رياض الأطفال و297 مدرسة في المرحلة الابتدائية و346 مدرسة في المرحلة الثانوية.

وتصدرت المديرية العامّة لتربية كركوك المرتبة الاولى في بناء المدارس الجديدة فقد كانت حصتها (82) مدرسة، ثم تلتها بالمرتبة الثانية تربية ذي قار بـ(31) مدرسة، فيما كان مجموع المدارس المنجزة على مستوى مديريات التربية في محافظة بغداد (82) مدرسة بمختلف السعات الدراسية بسبب في ذلك إلى قلة قطع الأراضي المخصصة لإنشاء المدارس عليه، وتتوزع المدارس المنجزة الأخرى على بقية المحافظات.

ومن المؤمل ان تخفف هذه المدارس من مظاهر الازدواج الثنائي والثلاثي في الدوام أو تقليص ظاهرة الاكتظاظ داخل الصف الواحد، وما يترتب عليه من فقر التعلم وإرتفاع نسبة الفاقد التعليمي، فضلاً عن زيادة الضغط على المعلم والمدرس، والضغط على البنية التحتية للمدارس في جميع المحافظات. وما سيترتب على ذلك من ضعف القدرة على تنفيذ الاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، وتراجع جودة التعليم وعدم القدرة على إعداد طلبة يكتسبون المعارف والمهارات، قادرون على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية.

ان غالبيّة المدارس الحكوميّة «بيئة غير مناسبة للتعليم، لعدم توفر أبنية صالحة وكتب ومستلزمات دراسيّة ومرافق خدميّة، وعدم توفر كوادر تدريسيّة مؤهلة للتعليم والتعامل مع الأطفال».

جدول (9-2): عدد المدارس الحكوميّة خلال العامين الدراسيين 2021/2020 و2022/2021

العام الدراسي	رياض الاطفال	الابتدائي	الثانوي
2021/2020	774	16679	7656
2022/2021	781	16976	8002
المنجزة 2022	7	297	346

المصدر: وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي

رابعاً: مؤشر التكافؤ بين الجنسين

يكشف تحليل بيانات وزارة التربية عن عدم وجود تفاوت بين الجنسين في مرحلة رياض الأطفال خلال العام الدراسي (2022) إذ بلغ مؤشر التكافؤ 1.04، لكن هذا التفاوت يأخذ بالاتساع في المراحل الدراسيّة اللاحقة إلى ان يصل في المرحلة الثانوية (0.88) أي هناك 88 طالبة مقابل كل 100 طالب.

تبدأ الاناث بالتسرب بعد المرحلة الابتدائية بمعدل أعلى من الذكور، بالمقابل نجد ان معدل التحاق الذكور ينخفض بشكل ملحوظ في المرحلة الثانويّة وتميل الفجوة بين الجنسين في المرحلة الثانوية إلى الانخفاض بشكل ملحوظ في الفرع العلمي، إذ وصل مؤشر التكافؤ بين الجنسين إلى (0.96). إلّا انها تزداد بشكل ملحوظ في الفرع الادبي لتصل إلى (0.71)، وتعبر النسبة الأخيرة بشكل أكثر عن واقع التكافؤ في المناطق الفقيرة، فإلى جانب فقر التعلم وإرتفاع نسبة الفاقد التعليمي في هذه المناطق، يتدخل الموروث الاجتماعي الذي يفرض مجموعة من الممارسات كالزواج المبكر، ومنع المرأة من الخروج من المنزل، والعنف الاسري ليحد من استمرار المرأة في مراحل التعليم ما بعد الابتدائي.

جدول (9-3): مؤشر التكافؤ بين الجنسين خلال العامين الدراسية (2021 و2022)

السنة/المرحلة	رياض الاطفال	الابتدائية	الثانوية
2021	0.99	0.93	0.87
2022	1.04	0.94	0.88

المصدر: احتسبت من قبل الباحث من بيانات وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي

خامسا: الفاقد التعليمي

نجم إرتفاع نسبة الفاقد التعليمي (التسرب والرسوب) في العراق عن عقود من الصراع وغياب الاستثمارات أسهمت في اضعاف النظام التعليمي وأعاقت بشدّة وصول الأطفال إلى التعليم الجيد، فقد أدى التدهور المستمر في الأوضاع السياسيّة والإجتماعيّة الى تراجع جودة التعليم، فضلاً عن عدم فاعلية الآليات والسبل الحديثة للحد منها. وقد كشف تقرير صادر عن اليونيسيف في عام 2021 عن وجود 3.2 ملايين طفل عراقي في سن الدراسة خارج المدارس. ووفقا لبيانات قسم الإحصاء في المديرية العامّة للتخطيط التربوي الخاصّة بالعام الدراسي 2021-2022، فقد شهدت محافظة نينوى اعلى نسبة من الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية والثانوي، إذ بلغت نسبة التسرب في المرحلة الابتدائية 14.25 في المائة ونسبة الرسوب 15.80 في المائة، اما في المرحلة الثانوية فقد بلغت نسبة التسرب 9.07 في المائة ونسبة الرسوب 10.45 في المائة تليها محافظة البصرة التي

بلغت فيها نسبة التسرب في المرحلة الابتدائية 9.35 في المائة ونسبة الرسوب 11.16 في المائة. اما في المرحلة الثانويّة فقد بلغت نسبة التسرب 9.47 في المائة ونسبة الرسوب 7.59 في المائة، تلتها بغداد -الرصافة الثانية التي بلغت فيها نسبة التسرب في المرحلة الابتدائية 8.20 في المائة، ونسبة الرسوب 9.19 في المائة. اما في المرحلة الثانوية فقد بلغت نسبة التسرب 9.37 في المائة، ونسبة الرسوب 9.38 في المائة، ثم محافظة بابل التي بلغت فيها نسبة التسرب في المرحلة الابتدائية 8.55 في المائة ونسبة الرسوب 3.41 في المائة، اما في المرحلة الثانوية فقد بلغت نسبة التسرب 6.49 في المائة، ونسبة الرسوب 8.92 في المائة، ثم تأتي بقيّة المحافظات بحسب ما مؤشر ازائها في الجدول (9-4).

جدول (9-4): نسب الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائيّة والثانويّة في محافظات العراق للعام الدراسي (2021 -2022)

المحافظة	التسرب	الرسوب	التسرب	الرسوب
نينوى	14.25	15.80	9.07	10.45
صلاح الدين	3.67	3.42	1.90	1.21
كركوك	2.66	3.64	3.25	5.35
ديالى	0.93	2.57	2.31	1.70
بغداد رصافة/1	3.37	4.34	4.62	4.20
بغداد رصافة/2	9.35	11.16	9.47	7.59
بغداد رصافة/3	4.31	3.01	6.00	6.27
بغداد كرخ /1	3.39	1.67	2.74	2.77
بغداد كرخ/2	4.73	2.51	5.29	3.95
بغداد كرخ /3	3.62	1.94	4.91	4.17
الانبار	6.10	6.72	3.21	4.14
بابل	8.55	3.41	6.49	8.92
كربلاء	4.81	5.90	5.00	5.88
النجف	5.58	7.42	5.26	6.46
القادسية	3.00	2.36	5.49	4.72
المثنى	2.11	5.26	2.58	3.48
واسط	3.97	0.96	3.42	1.72
ذي قار	3.49	4.85	6.36	3.74
ميسان	3.92	3.85	3.28	3.45
البصرة	8.20	9.19	9.37	9.83
المجموع	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التربية، مديرية التخطيط الإحصاء التربوي

وللفاقد المدرسي أسباب عدة أهمها: النقص الحاد في الأبنية المدرسيّة، وازدواج دوام المدارس الثنائي، والثلاثي واكتظاظ الطلاب في الصف الدراسي، وتدهور الوضع الاقتصادي لكثير من العائلات العراقيّة وعدم قدرتها على تحمل أعباء مصاريف أبنائها الدراسية، أسهم بالتسرب المدرسي ليتجه الطلاب في سن مبكرة إلى سوق العمل لمساعدة عائلاتهم.

انّ عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي وسيطرة تنظيم داعش الارهابي على مساحات واسعة من المحافظات الشماليّة والغربية أدى إلى توقف الدراسة فيها ما يقرب من 3 سنوات.

اتجاه الوزارة لتطوير المناهج الدراسيّة قبل 5 سنوات وما تضمنته من صعوبة لم يكن ملائماً لوضع العراق، لا سيما في ظل العدد الكبير من العطل الرسميّة التي تعطل المسيرة التعليميّة، بما يؤدي في المحصلة إلى تكثيف المادة الدراسيّة تجنباً للمساءلة الحكوميّة عند عدم إكمال الكوادر التدريسيّة للمناهج المقررة، وهو ما أدى إلى تسرب الطلاب من المدارس.

ان تطوير المناهج التربويّة وعدم استقرارها في السنوات الماضية لم يكن متوازياً مع المتطلبات التي كان على وزارة التربية تنفيذها، ومن أهمها تطوير الكوادر التعليميّة وتأهيلها للمناهج الدراسية الجديدة.

وفيما يتعلق بعمالة الأطفال، «ان قانون العمل النافذ يمنع عمل الأطفال دون سن 18 عاماً، إلّا ان الواقع خلاف ذلك من خلال مشاركة مئات الآلاف من الأطفال في سوق العمل في المناطق الصناعيّة والتجاريّة دون أي رادعٍ قانوني».

ان الوضع الاقتصادي يعدّ العامل الاول في التسرب المدرسي لا سيما ان الإحصائيّات تؤكد ان ما يقرب من 12 مليون عراقي تحت خط الفقر، وذلك أدى إلى ترك آلاف الأطفال للمدارس في العامين الأخيرين.

انّ عدم قدرة العائلات على تحمل أعباء التعليم وتوفير المستلزمات وتكاليف النقل أسهم في تضخم أعداد المتسربين من المدارس، فضلاً عن أن ضعف التحفيز والبيئة المدرسيّة غير الجذابة، وضعف اهتمام الاسرة وغياب الإمكانيّة الماديّة لها وإرتفاع معدلات الفقر، والرسوب المتكرر، وطرق التدريس غير الملائمة لميول الطلبة وهواياتهم، وما ترتب عليه من ضعف اهتمام الاسر بالتعليم وتشجيع الأطفال على ترك المدارس والعمل لإعانة رب الاسرة. وهذا ما يفسر انتشار مظاهر عمالة الأطفال والتسول، كما تعود أسباب التسرب إلى ضعف النظام التعليمي في المدارس الابتدائيّة وعجزه عن تحقيق الأهداف التربويّة.

وفقا لليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي، فإنّ أعلى معدلات التسرب في العراق هي بين الاناث حوالي 12 في المائة مقابل 6 في المائة من الذكور. وهذا ما يفسر انخفاض معدل التكافؤ في المرحلة الثانويّة والمتوسطة.

سادسا: تحديات القطاع التربوي

حذر البنك الدولي من أزمة ستواجه العراق تتعلق برأس المال البشري تغذيها أزمة التعليم، مؤكداً على انّ الطفل المولود في العراق اليوم سيصل، في المتوسط إلى 41 بالمائة فقط من انتاجيته المحتملة عندما يكبر، فلن يتوقع للطفل ان يحقق أكثر من 4 سنوات فقط من التعلم عند وصوله عمر 18، وبهذا يتمتع العراق بواحد من أدنى مؤشرات رأس المال البشري في المنطقة، ويعزو اسباب انخفاض مستويات رأس المال البشري إلى السنوات الطويلة من الصراع الدموي، وغياب الإصلاحات، ومحدودية الفرص المتاحة للشباب، والاضطرابات الإجتماعيّة، والفساد الاداري.

تتلخص نتائج تقرير البنك الدولي بما يأتي:

1 ـ النقص في البنية التحتية التعليمية يؤثر بشكل كبير في القدرة على تقديم خدمات تعليميّة عالية الجودة إذ يبلغ متوسط عدد الطلاب في المدرسة الواحدة حوالي 400 طالب، مع مشاركة عدد من المدارس في بنايات ومرافق واحدة.

2 ـ يوجد أكثر من مليوني طفل تتراوح أعمارهم بين 6 و17 عاما خارج المدرسة، وما يترتب عليه من تدهور في رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي.

3 ـ المناهج القديمة ومحدوديّة التطوير المهني للمعلمين، والدعم غير الكافي لمرشدي المدارس وبرامج التعلم، والبرامج المحدودة للشباب المعرضين للخطر جميعها اثرت بصورة سلبية في التعليم.

4 ـ تقدر احتياجات إعادة الإعمار بحوالي 4.9 تريليون دينار وهذ المبلغ يمثل أضرار البنية التحتيّة، بينما تمثل احتياجات التعافي مثل استعادة خدمات التعلم والتعليم بحوالي 490 مليار دينار لتطوير التعليم المهني للمعلمين وللمواد التعليميّة ولبرنامج تأهيل الشباب خارج المدرسة.

5 ـ الفساد الذي يؤثر سلباً في تقديم الخدمات العامّة.

6 ـ التأثيرات الداخليّة والخارجيّة: فعلى الصعيد الخارجي أصبح النظام رهينة للتدخل السياسي، وداخلياً يعاني من البيروقراطية، وهناك قدر كبير من المحسوبيّة في مسائل النقل والتعيينات والترقيات.

7 ـ محدودية في استخدام طرائق التدريس الحديثة في تأهيل وتدريب الملاكات التعليميّة، والتي تأتي من محدودية تدريب الملاكات التعليميّة على وفق اساليب حديثة، ونقص في تنمية قدرات المدربين على استخدام أحدث طرائق، ومحدودية التنسيق بين مراكز التدريب ومؤسسات الاعداد في التعليم العالي، فضلاً عن قلّة التخصيصات الماليّة للتدريب.

8 ـ ضعف اساليب الاختبارات والتقويم المعتمدّة؛ وذلك لعدم مواكبة الاساليب الحديثة في التقويم والاختبارات مع تطور المناهج، ونقص في تنمية قدرة الملاكات التعليميّة في التعامل مع اساليب التقييم والاختبارات، فضلاً عن محدودية كفاءة اساليب التقويم والاختبارات، وضعف المشاركة في الاختبارات الدوليّة.

9 ـ عدم توفر نظام إدارة المعلومات التربويّة؛ وذلك لضعف استخدام الجاهزية الالكترونيّة، ونقص في تنمية قدرات العاملين في معالجة وتحليل البيانات الإحصائية.

10 ـ ضعف الاشراف التربوي والذي يعود إلى قلّة أعداد المشرفين وضعف في تأهيلهم.

11 ـمحدودية الارشاد النفسي والرعاية الصحيّة، والتي تأتي من عدم تفعيل دور المرشد التربوي، وقلة الدرجات الوظيفية للمرشدين التربويين، وضعف آليات التنسيق بين الإدارة المدرسية واولياء أمور الطلبة، ومحدودية الرعاية الصحيّة والتغذية.

12 ـمحدودية دور التعليم المهني وذلك لعزوف الطلبة عن الإلتحاق في التعليم المهني، ونقص في تحديث

المناهج الدراسية ومواكبتها لمتطلبات سوق العمل، والنقص في تنمية قدرات التدريسين في التعليم المهني.

13 ـ ضعف الحوكمة الادارية والتي تعود إلى ضعف الشراكة بين المؤسسات التربوية في القطاعين العام والخاص، وضعف التدرج في نقل الصلاحيات إلى المحافظات، ونقص في تطبيق اللامركزية الإدارية بين المستويين المركزي والمحلي، فضلاً عن ضعف آليات الرصد والتقويم.

التعليم العالي والعودة إلى مقاعد الدراسة

أولاً: برنامج العمل للسنة الدراسية 2021-2022

حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موعد بدء العام الدراسي 2021-2022 للدراسات الاولية في الجامعات في 11 تشرين الأول /أكتوبر 2021، على ان يبدأ العام الدراسي للدراسات العليا في جميع الجامعات بشكل كامل حضوري يوم 19 أيلول/سبتمبر 2021، مع التأكيد على عدم السماح للطلبة والموظفين بالدوام من دون كارت لقاح أو عمل مسحة سالبة، كما اكدت صعوبة العودة إلى الدوام الحضوري الكامل وإمكانية العودة للحظر وإلغاء الدوام الحضوري مرهونان بالموقف الوبائي واحتمالات إرتفاع الإصابات.

وان «برنامج العام الدراسي القادم 2021/2022 سيغطي مساحة الحاجة الفعليّة من الخدمات الأكاديميّة والتدريسيّة وسيراعي أهمية التقنيات الرقميّة، وسيعتمد آليات التعليم الحضوري أداءً وامتحاناً. حاثاً في الوقت نفسه على تعزيز صحة المجتمع، وحمايته من الأوبئة من خلال التطعيم واللقاح المطلوب».

وأكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، انّها ستعمل على وفق قرارات اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنيّة بشأن الظرف الصحي وآلية الدوام في الجامعات والمعاهد.

وتعاملت الوزارة مع متغيرات الظرف الصحي على وفق إجراءات علميّة ومنهجيّة مدروسة، من خلال تبني سياسة التعليم المدمج الذي يراعي متطلبات الجانب التطبيقي والعملي والسريري ويغطي مساحة المواد الأساسيّة في كل التخصصات». و«من هنا جاءت رؤية الوزارة بخصوص ما يتعلق بالمجموعة الطبية والصحيّة والطب البيطري يكون الدوام فيها حضوريا بالكامل للمراحل المنتهية، وكذلك يكون الدوام حضوريا بواقع 3 أيام أسبوعيا في المراحل غير المنتهية في الدروس الأساسيّة والجانب العملي».

أما ما يتعلق بالتخصصات الهندسيّة والعلميّة فإنّ الدوام يكون حضوريا بواقع يومين أو ثلاثة أيام أسبوعيا في المراحل كافة، على وفق حاجة التخصص. وعلى صعيد التخصصات الانسانيّة فإنّ الدوام فيها يكون حضوريا للمواد الأساسيّة في المراحل كافة بواقع يومين أسبوعيا. وبشأن آليات التعليم الإلكتروني فإنها «ستقتصر على الدروس غير الأساسيّة في التخصصات والمراحل كافة».

وبشأن التقويم الجامعي للعام الدراسي 2022/2021 أكد ان «وزارة التعليم حددت التوقيتات اللازمة التي يبدأ الفصل الدراسي الاول فيها منذ تاريخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021 ويستمر خمسة عشر أسبوعا وبعد ذلك تبدأ الامتحانات للمراحل فوق الاولى اعتبارا من الثلاثين من كانون الثاني/يناير 2022 ولمدّة اسبوعين بالنسبة

للامتحانات نصف السنوية للكليات والمعاهد التي تعتمد النظام السنوي أو الامتحانات النهائيّة للفصل الدراسي الاول للكليات التي تعتمد النظام الفصلي». اما فيما يتعلق بالمرحلة الاولى في الجامعات فإنّ التوقيتات الدراسيّة للفصل الاول تبدأ لديهم اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر 2021 وتستمر إلى غاية 26 آذار/مارس 2022. انطلاق العام الدراسي الجديد للدراسات العليا في جميع الجامعات يوم الاحد 19 أيلول/سبتمبر 2021 وبشكل كامل حضورياً.

ثانياً: التحليل الكمي لمؤسسات التعليم العالي.

1-عدد الطلبة المقبولين

شهد العام الدراسي (2021-2022) تراجعاً ملحوظاً في اعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الحكوميّة ضمن قناة القبول المركزي للدورين الاول والثاني، الذي بلغ 168505 طالب وطالبة مقارنة بالعام الدراسي 2021/2020 الذي شهد قبول (274778) طالبا وطالبة، مسجلا معدل نمو سالب بلغ (-38.67 في المائة)

كما شهد العام الدراسي (2021-2022) تراجعاً ملحوظاً في أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الاهليّة الذي بلغ (98025) طالب وطالبة مقارنة بالعام الدراسي (2020-2021) الذي شهد قبول (116003) طالباً وطالبةً مسجلاً معدل نمو سالب بلغ (-15.49 في المائة).

2-عدد الطلبة الخريجين

شهد العام الدراسي (2021-2022) وجود زيادة ملحوظة في اعداد الطلبة المتخرجين من الجامعات الحكوميّة، الذي بلغ (166086) طالب وطالبة مقارنة بالعام الدراسي 2021/2020 الذي شهد تخرج (151916) طالباً وطالبة مسجلا معدل نمو موجب بلغ (9.3 في المائة).

كما شهد العام الدراسي (2021-2022) تحقيق زيادة في اعداد الطلبة المتخرجين من الجامعات الاهلية الذي بلغ (52657) طالب وطالبة مقارنة بالعام الدراسي (2020-2021)، الذي شهد تخرج (45689) طالباً وطالبةً مسجلاً معدل نمو موجب بلغ (15.2 في المائة).

جدول (9-5) عدد المقبولين والمتخرجين في الجامعات الحكومية والأهلية للعامين الدراسية (2021 و2022)

	عدد المقبولين		عدد المتخرجين	
السنة	حكومي	اهلي	حكومي	اهلي
2021	274778	116003	151916	45689
2022	168505	98025	166086	52657
التغيير	-106.27	-17.98	14.17	6.97
النمو	-38.68	-15.50	9.33	15.25

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قسم الإحصاء.

3 ـ ظاهرة التوسع الكمي للجامعات الاهليّة

شهدت منظومة التعليم العالي منذ العام 2003 تطوراً ملحوظاً في الجانب الكمي من حيث التوسع العددي على المستويات كافة فيما يخص الجامعات الحكوميّة والأهليّة والكليات والاقسام، فضلاً عن المعاهد مع وجود المؤسسات البحثيّة والمكاتب الاستشاريّة. ولم تقتصر على الجانب العددي فقط بل شملت الجانب النوعي حيث استحدثت جامعات لم تكن موجود عام 2003 مثل الجامعات التقنية، كذلك الحال بالنسبة للكليات التي تم استحداث انواع جديدة فيها وشمل ذلك الاقسام العلميّة أيضاً.

وتنقسم جامعات على أربعة أنواع أساسيّة: الاولى هي الجامعات الحكوميّة؛ وهي المملوكة للحكومة، ثم جامعات إقليم كردستان؛ وهي التي توجد ضمن حدود إقليم كردستان ومملوكة لحكومة الإقليم، ثم الجامعات والكليات الأهليّة؛ وهي الجامعات الخاصّة غير المملوكة للحكومة لكنها قد تكون مملوكة لمؤسسات غير حكوميّة ونقابات ومنظمات عامة أو خاصّة أو حتى جامعات مرتبطة بمؤسسات غير عراقية، وكذلك الجامعات ومؤسسات التعليم العالي غير المرتبطة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مثل الجامعات والكليات العسكريّة وكليات الشرطة والتي تشرف عليها وزارتا الدفاع والداخليّة وكليات ديواني الوقفين السني والشيعي.

وشهدت السنوات الأخيرة توسعاً مبالغاً فيه في الجامعات الاهليّة، حتى وصل عددها في عام 2022 إلى 68 جامعة وكليّة أهليّة معترف بها رسمياً من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بينها ثماني جامعات في إقليم كردستان. وتضم تلك الجامعات والكليات أكثر من 570 قسماً، في اختصاصات شملت المجموعات الطبية والهندسية والانسانيّة. بينما بلغ عدد الجامعات الحكوميّة 38 جامعة، وبذلك وصلت حصّة التعليم الجامعي الأهلي إلى حوالي 30 في المائة من الطلبة المقبولين سنوياً بحسب بيانات وزارة التخطيط.

ومن المفترض ان يسهم هذا العدد من الجامعات الاهليّة في رفع مستوى جودة التعليم العالي في العراق، إلّا انّ واقع الحال يكشف انّ اغلب هذه الجامعات تركز على النواحي الكميّة، مع ضعف الاهتمام بالجوانب النوعية نتيجة لتركيزها على عامل الربح، مع ضعف اهتمامها برفع مستوى جودة التعليم. وبدل ان يؤدي هذا العدد من الجامعات إلى توفير مخرجات تتلاءم مع ظروف سوق العمل وتقليص معدلات بطالة الخريجين فإنّه أسهم في انتاج أجيال جديدة من العاطلين عن العمل.

وتركز التوسع في الجامعات الأهليّة على كليات طب الأسنان والهندسة والصيدلة تحديداً؛ لكونها أكثر الاختصاصات التي تدرّ الأرباح لتلك الكليات، إذ وصل عدد كليات طب الأسنان الأهلية خلال العام الدراسي 2021-2022 إلى 30 كليّة، مقابل 20 كلية حكوميّة. أما كليات الهندسة الأهليّة، فبلغ عددها 58 كلية، تضم فروعا متعددة، في حين ان كليات الهندسة الحكوميّة عددها 37 كلية، بينما كان عدد كليات الطب البشري الحكوميّة 33 كلية، في حين ان كليات الطب البشري الأهلية 3 كليات.

وبذلك أصبح لدى العراق 36 كلية طب بشري، وهي أكثر من كليات الطب في بريطانيا، وتأتي كل هذه الزيادات في القبول مع تراجع الطاقة الاستيعابيّة للكليات الطبيّة نتيجة استمرار النقص في البنى التحتية وخاصّة المستحدثة والأهليّة، مع عدم توفر كوادر التدريس، وعدم توفر العدد الكافي من المستشفيات التعليمية.

4-مخرجات التعليم وسوق العمل

تعبر مخرجات التعليم عن مقدار عوائد استثمار في رأس المال البشري على الصعيدين الاجتماعي والخاص. فالعوائد الإجتماعيّة للتعليم هي تلك العوائد التي تعود على المجتمع بأسره مثل العوائد المترتبة على وجود قوى عاملة متعلمة ومجتمع المواطنين المتعلمين. اما العوائد الخاصّة للتعليم على المستوى الفردي فتتحقق من خلال إرتفاع الأجور وانخفاض مخاطر البطالة.

على الرغم من ان التوسع في حجم مخرجات التعليم العالي، يمكن ان يكون المحرك للنمو الاقتصادي المستدام، فإنّ عدم قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل كافية لاستيعاب الاعداد المتزايدة بسرعة لهؤلاء الخريجين قد أدى الى زيادة معدلات بطالة الشباب بوجه عام والخريجين بوجه خاص، التي تقدر بنحو 32.1 في المائة من الذكور و62.1 في المائة من الاناث بحسب تقديرات وزارة التخطيط. ويقترن هذا المعدل المرتفع لمعدلات البطالة بين الشباب بانخفاض معدل مشاركة المرأة في سوق العمل، حاليًا عند 10.6 في المائة فقط مقارنة بعمالة الذكور بنسبة 68 في المائة.

ثالثاً: التحليل النوعي لمؤسسات التعليم العالي

يختص البعد النوعي بجودة الخدمة المقدمة من قبل مؤسسات التعليم العالي ومن أبرز مؤشراته:

1-التصنيف العراقي للجامعات IRU

في 3 آذار/مارس 2022 أعلنت دائرة العلاقات والإعلام في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نتائج التصنيف العراقي للجامعات IRU، الذي عكف عليه قسم ضمان الجودة بدائرة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في جهاز الإشراف والتقويم العلمي. تأكيداً لفاعليّة المؤسسات الجامعيّة وسمعتها المحليّة والدوليّة، وتشخيصا لمؤشرات الأداء والمستوى الأكاديمي في ضوء رسالتها وأهدافها، وانسجاماً مع مواقعها المتحققة في التصنيفات العالميّة.

وقد أجرى المختصون بهذا الملف تقويماً شاملاً لثلاث وثمانين مؤسسة تعليميّة حكومية وأهليّة، موزعة على 36 جامعة حكوميّة، وسبع وأربعين جامعة وكليّة أهليّة 875 كليّة تخصصية و1729 قسماً علمياً.

وتضمن التقويم معايير ترتبط بالبيئة المؤسسية والبرامج الأكاديمية، وقد توزعت تفاصيلها وأوزانها على مجموعتين:

أ-معايير تقويم الأداء المؤسسي

التي تضم الجودة والاعتماد المؤسسي 20 في المائة، والتصنيفات العالمية 15 في المائة، وفاعلية البحث العلمي 20 في المائة، وخدمة المجتمع 5 في المائة، وتعظيم الموارد 10 في المائة، وأعضاء الهيأة التدريسية 10 في المائة، والطلبة 15 في المائة، والتنوع الدولي 5 في المائة.

ب-معايير تقويم أداء الأقسام العلميّة

التي تضم الجودة والاعتماد البرامجي 35 في المائة، وفاعلية البحث العلمي 30 في المائة، وأعضاء الهيأة التدريسية 20 في المائة، والطلبة 15 في المائة.

وأظهرت النتائج تصدر جامعة بغداد بالمركز الاول على الجامعات الحكوميّة، فيما جاءت كلية المستقبل الجامعة بالمركز الاول على الجامعات والكليات الأهليّة، وحقق 185 قسما مراكز متقدمة في التخصصات المتناظرة.

وإدراكا لمتطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي فإنّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تواصل إجراءاتها وسياستها في تطوير أداء جامعاتها، وتحسين برامجها وقياس مخرجاتها وملائمتها للمستجدات العالميّة.

2-موقع الجامعات العراقيّة في التصنيفات الدوليّة

يعد موقع الجامعة في التصنيفات الدوليّة مؤشرا على جودة الخدمات التعليميّة المقدمة، وتستند هذه التصنيفات الى عدد من المؤشرات من أهمها السمعة الأكاديميّة، وآراء اصحاب العمل ونسبة الطلبة إلى أعضاء هيأة التدريس والاستشهاد المرجعي الاقتباسات لأعضاء الهيأة التدريسية، ونسبة الطلبة الأجانب في المؤسسات التعليميّة ونسبة اعضاء الهيأة التدريسيّة الأجانب في المؤسسات. وسجلت الجامعات والكليات الحكوميّة والأهلية العراقية في العام الدراسي 2021 -2022 تطوراً ملحوظاً في التصنيفات الدوليّة، وكان لها حضورها وتنافسها المتصاعد في التصنيفات العالمية ولاسيما تصنيف (The Times) الذي تتواجد فيها 4 جامعات عراقية، وتصنيف (QS) الذي تتواجد فيه 5 جامعات، فضلاً عن نسخته الحالية الخاصّة بالمنطقة العربية، وتصنيف (Scimago) الذي تتواجد فيه 22 جامعة، وتصنيف (Greenmetric) الذي دخلت فيها 61 جامعة، وتصنيف URAP الذي تتواجد فيه 4 جامعات، ويضاف لها تصنيف(Webometrics) الذي سجل حضور وتنافس 82 جامعة وكلية. وفيما يأتي نبذه مختصرة عن بعض تلك التصنيفات.

أ-تصنيف QS

حققت اثنتان وعشرون جامعة عراقيّة مراتب تنافسية مهمّة في تصنيف QS العالمي بنسخته الخاصّة بجامعات المنطقة العربية للعام 2022. وسجل الموقع الرسمي للتصنيف[1] حضور وتنافس 22 جامعة عراقيّة، بزيادة 6 جامعات عن نسخة العام الماضي، حيث تصدرتها جامعة بغداد بالمركز 26 من أصل 181 جامعة عربيّة خاضت التنافس على وفق معايير السمعة الأكاديمية (30 في المائة)، وسمعة أرباب العمل (20 في المائة)، ونسبة أعضاء هيأة التدريس بالقياس إلى عدد الطلاب (15 في المائة)، وشبكة البحث العلمي الدوليّة (10 في المائة)، والتأثير الإلكتروني (5 في المائة)، ونسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه (5 في المائة)، والاقتباسات لكل ورقة بحثية (5 في المائة)، والأوراق البحثية لكل تدريسي (5 في المائة)، ونسبة أعضاء هيأة التدريس الدوليين (2.5 في المائة)، ونسبة الطلاب الدوليين (2.5 في المائة).

(1) https://www.topuniversities.com/university-rankings/arab-region-university-rankings/2022

وظهرت في هذه النسخة عدد من الجامعات التي تنافس للمرة الاولى في هذا التصنيف العالمي، هي جامعات الفرات الأوسط التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونينوى والفلوجة، فيما برزت جامعة الكتاب الأهليّة للمرة الاولى أيضاً.

ب-تصنيف التايمز The Times للجامعات العربية

حققت الجامعات العراقيّة مراتب تنافسية مهمة في نسخة تصنيف التايمز للجامعات العربيّة من بين 15 دولة ومشاركة 199 جامعة. واعتمدت منهجيّة التصنيف لعام 2022 على مؤشرات تصنيف الجامعات العالميّة، فيما جرى تضمين بعض المقاييس الجديدة التي تبين ميزات ومهام الجامعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وخضعت الجامعات المتنافسة للتقويم على وفق خمسة محاور رئيسة وهي: التدريس (33 في المائة)، والبحث العلمي (33 في المائة)، والاقتباسات (20 في المائة)، وخدمة المجتمع (6 في المائة)، والنظرة الدوليّة (8 في المائة). وبموجب هذا التصنيف حصدت جامعة بغداد المرتبة (46) فيما جاءت بعدها جامعات الموصل (51-60)، والتكنولوجية (51-60)، وبابل (61-70)، والبصرة (61-70)، والنهرين (71-80)، والمستنصرية (71-80)، والكوفة (81-90)، والانبار (91-100)، والقادسية (101-120)، وتكريت (101-120)، والقاسم الخضراء (121-140)، وديالى (121-140)، وكربلاء (121-140)، والتقنية الشماليّة (121-140)، وواسط (121-140)، والفرات الأوسط التقنية (141+)، والمثنى (141+) وكركوك (141+)، والتقنية الوسطى (141+)، وذي قار (141+).

ج-تصنيف الويب ماتريكس العالمي

تصنيف الويب ماتريكس التابع للمركز الأعلى للبحث العلمي في اسبانيا يصدر كل نصف سنة، ويعتمد المؤشرات التي تقيس الحضور الافتراضي للجامعات عن طريق مواقعها، وتأشير نسبة الوضوح (50 في المائة)، والشفافيّة (10 في المائة)، وقوة وتميز البحوث (40 في المائة). وسجلت نتائج تصنيف الويب ماتريكس العالمي حضور وتنافس 89 جامعة وكليّة عراقيّة حكوميّة وأهليّة ضمن نسخة النصف الاول من العام 2022، وفقاً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وأظهر موقع تصنيف الويب ماتريكس (www.webometrics.info/en/Asia/Iraq) نتائج نسخة كانون الثاني/يناير لعام 2022 التي غطّت أكثر من 31000 مؤسسة تعليمية في العالم، زيادة في عدد الجامعات والكليات العراقيّة في التصنيف العالمي حيث بلغت 89 جامعة وكلية حكومية وأهلية بالقياس إلى نسخة تموز/ يوليو عام 2021 التي ضمت 82 جامعة وكلية.

وحصدت جامعة بغداد المرتبة الاولى بين الجامعات الحكوميّة والأهلية العراقيّة، بتسلسل (1857) عالمياً، وحلت الجامعة المستنصرية في المرتبة الثانية محلياً بتسلسل (2636) عالمياً، وجاءت جامعة بابل بالمرتبة الثالثة محلياً بتسلسل (2787) عالمياً.

ومن الجدير بالذكر انّ الجامعات والكليات العراقيّة سجلت تنافسها المتصاعد في التصنيفات العالمية التي منها تصنيف شنغهاي (Global Ranking of Academic Subjects) الذي ظهرت فيه جامعة بغداد ضمن تخصص الهندسة الكيماوية، وتصنيف (The Times) الذي تتواجد فيه حاليا ثماني جامعات.

3-مؤشر بحوث المنشورة في مستوعبات سكوبس العالميّة

عززت الجامعات الحكوميّة والأهليّة رصيدها من البحث العلمي المنشور في مستوعبات سكوبس، حيث ارتفع إجمالي أعداد البحوث العراقيّة المنشورة في المستوعبات العالميّة إلى أكثر من 85000 بحثاً بمختلف التخصصات العلميّة.

فيما أظهر مؤشر البحث العلمي في مستوعبات النشر العالمي حصول العراق على المرتبة 45 عالمياً والمرتبة السادسة في الشرق الأوسط والثالثة عربيا.

وفي هذا السياق أكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على ضرورة النشر العالمي والارتقاء بالمجلات المحلية، وتعزيز حضورها في المستوعبات العالميّة، وتمكين الجامعات من تطوير مواقعها التنافسية في التصنيفات العالميّة، وتأمين الشراكات الدوليّة في حقول البحث العلمي المتنوعة، والإفادة من نتائجها وتوظيفها باتجاه المجالات التي تواكب وتستجيب لمتطلبات التنمية الشاملة.

وبهذا الصدد وثق مستوعب سكوبس صدارة جامعة بغداد التي حققت نشر 16276 بحثاً على مستوى الجامعات العراقيّة الحكوميّة، فيما حققت كلية المستقبل الجامعة نشر 418 بحثاً على صعيد الجامعات والكليات الأهليّة العراقيّة في النشر العالمي.

قد أظهرت العراق بالموقع الخامس والأربعين عالمياً، والسادس في الشرق الأوسط والثالث عربياً بنشر البحوث العلمية.

وفي هذا السياق عقد «جهاز الإشراف والتقويم العلمي، اجتماعاً تشاورياً بالتعاون مع دائرة البحث والتطوير وبحضور رئيس الجهاز، ومستشار الوزارة وعدد من مساعدي رؤساء الجامعات للشؤون العلمية، أكدوا خلاله على مضي الوزارة باستراتيجيتها العلمية لتطوير وترصين المجلات المحليّة ودخولها المستوعبات العالمية». وشددوا على أهمية تعزيز السمعة الأكاديمية الدوليّة التي تقاس برصانة البحث العلمي»، وقدم «المشاركون عروضا تتعلق بمسارات النشر العالمي وتوضيح الآليات المعتمدّة في تجنب المجلات غير الرصينة، فيما أوصى المجتمعون بتكثيف الورش المتعلقة بالنشر في المجلات العالميّة الرصينة، وتشكيل لجان لتدقيق اعتمادية المجلات العلمية ضمن المستوعبات العالمية، والمضي باستراتيجيّة تطوير جودة النشر والبحث العلمي الأكاديمي والتطبيقي للباحثين العراقيين ودعم الارتقاء بالمجلات العلمية العراقيّة».

رابعاً: تحديات التعليم العالي في العراق

تعاني مؤسسة التعليم العالي من وجود مجموعة من التحديات يمكن ان نوجزها بما يأتي: -

1- تحديات التعليم الحكومي:

- بطالة الخريجين من الدراسات الاولية والعليا
- عدم استقلالية قرارات التعليم العالي.
- تأثيرات الضغط المجتمعي.

- استحداث كثير من الجامعات والكليات الحكوميّة في السابق بدون مراعاة الحد الادنى من متطلبات البنى التحتية والموارد البشرية وحاجة سوق العمل لها.
- قلة تخصيصات الاستثمار في البنى التحتية.
- التدخل في شؤون إدارة الجامعات لغرض اختيار شخصيات معينة لا تمتلك الكفاءة أو الخبرة لشغل المناصب الادارية العليا.
- غياب معايير خاصّة بتعيين التدريسيين والموظفين وتوزيعهم حسب الاختصاص والمؤهلات في الجامعات.
- قلّة التخصيصات الماليّة لدعم البحث العلمي.
- تغيير النظام الدراسي في المدارس الاعدادية وتحوله من (العلمي والادبي فقط) إلى التنوع (الاحيائي والتطبيقي) أحدث إرباكاً كبيراً في طبيعة القبول، وانعكس سلباً على مستوى الالتحاق والحدود الدنيا لكثير من مدخلات الجامعة.
- الملفات الدراسية لطلبة الخارج على النفقة الخاصّة: مطالبة الوزارة من قبل شريحة واسعة من الطلبة الدارسين في الخارج على نفقتهم الخاصّة ممن لديهم معدلات منخفضة بفتح ملفات دراسيّة.
- تضخم كبير في أعداد الخريجين غير المطلوبين في سوق العمل.
- غياب العراق في مؤشر التنافسيّة العالمي الصادر من المنتديات العالميّة.

2- تحديات التعليم الجامعي الاهلي

- الاستحداث العشوائي لعدد من الجامعات والكليات الاهليّة.
- غياب تعليمات تحدد طبيعة العلاقة بين المستثمرين في التعليم الاهلي وإدارة الجامعات والكليات الاهليّة.
- وجود خلل في تطبيق التعليمات الخاصّة باعتماد نسبة الطالب إلى التدريسي في اغلب الجامعات والكليات الاهليّة.

تحديات العام المقبل 2023

أولاً: مستلزمات النهوض بالقطاع التربوي

لمواجهة التحديات الحاليّة والتطلع نحو مستقبل أفضل لقطاع التربية يستلزم العمل بما يأتي:

1- لضمان كفاءة الإنفاق على التعليم العام يجب العمل على:

- تعزيز الإنفاق الاستثماري.

- التركيز على تحسين النتائج التعليميّة للأطفال من الأسر والمناطق الأقل ثراءً.
- تعزيز القيمة مقابل الاستثمار في التعليم من خلال تحسين أداء القطاع ضمن قيود الموارد المتاحة.
- تحسين فعاليّة إدارة قطاع التعليم من خلال الترتيبات المؤسساتية المبسطة التي تفضي بشكل أكبر إلى تحقيق النتائج.

2- إعطاء الاولويّة للاستثمارات في التعليم على المدى المتوسط من بين الاولويات المتنافسة العديدة على موارد الموازنة العامة الشحيحة.

3- توفير الحماية الإجتماعيّة للأطفال، فمن أجل دعم الأسر التي لديها أطفال بشكل فعال وتعزيز الوصول إلى التعليم، من المهم اعتماد نهج يراعي الطفل ويضمن الشموليّة، ويستهدف نقاط الضعف الأساسيّة التي يواجهها الأطفال.

4- يجب تقويم المناهج الدراسيّة على أساس سنوي، في هذا الصدد، يمكن إجراء مسح واسع للحصول على آراء المعلمين واولياء الأمور والمجتمع فيما يتعلق بتوقعاتهم وملاحظاتهم، في ضوء ذلك وتوصيات الخبراء التربويين، يجب إعادة تحديد أهداف المنهج وإعداد منهج يلبي احتياجات المجتمع والدولة.

5- يجب تحسين نظام الإشراف والتفتيش على نظام الامتحانات

6- يجب على الحكومة تعزيز رواتب العاملين في مجال التعليم حتى لا تنحرف ميولهم نحو الوسائل غير النزيهة لزيادة دخولهم.

7- تشجيع حملة الشهادات العليا على الولوج في سلك التدريس الثانوي، وتقديم الاغراءات الوظيفيّة لهم كوسيلة لدعم المدارس بعناصر تربويّة عالية التدريب والمعرفة.

ثانياً: النهوض بقطاع التعليم العالي

ان الهدف من إصلاح وتطوير التعليم العالي هو النهوض بواقع جامعاتنا ومؤسساتنا في التعليم العالي وترصينها لتكون بمصاف الجامعات العالميّة؛ من اجل تأدية رسالتها في خدمة المجتمع والمساهمة بنهضته، وسنورد في ما يأتي أهم نقاط الإصلاح والتطوير المقترحة:

التعليم الحكومي:

1 ـ التنسيق مع وزارة التخطيط لتحديد حاجة سوق العمل من حملة الشهادات الاوليّة والعليا، وإعادة النظر بأعداد القبول في الدراسات العليا بالتركيز على التخصصات النادرة على وفق برنامج سنوي، وبما يؤمن الاستفادة الفعليّة من الخريج وتوظيف طاقته.

2 ـ التنسيق مع منظمة اليونسكو لوضع الحلول والمعالجات الآنيّة والدقيقة للمشاكل التي تواجه الجامعات والكليات والمعاهد الحكوميّة والاهليّة على مستوى الدراسات الاوليّة والظروف المحيطة بالعام الدراسي 2021/2020 الذي تأثر بجائحة كورونا، بحيث يراعى في هذه الحلول والمعالجات التوازن ما بين الظروف التي يمر بها البلد، وبين الرصانة العلميّة وسمعة التعليم في بلدنا.

3 ـ تنفيذ حزمة من الإصلاحات الإدارية والتي من ضمنها إعادة هيكلة الوزارة وترشيقها وفقا لمتطلبات العمل المثمر.

4 ـ العمل على إستصدار حزمة من القرارات والتعليمات الآنية التي تعالج مشاكل حقيقية في مؤسسات التعليم العالي دون المساس برصانة العمليّة التعليميّة.

5 ـ إعطاء الاولوية للجامعات المستحدثة في التخصيصات الماليّة للمشاريع والبنية التحتية وتجهيز المختبرات فيها، وكذلك شمولها بالأولوية في تعيينات الكوادر التدريسيّة والاداريّة والخدميّة.

6 ـ تعظيم وتعزيز مصادر التمويل الدائمة التي تساعد المؤسسات التعليميّة للوصول إلى أهدافها، وعدم اعتمادها فقط على التمويل الحكومي الذي يعاني من تراجع مستمر بسبب الازمة الماليّة، والعمل على إستغلال هذه الموارد للارتقاء بالبنى التحتية للجامعات من حيث المباني والمختبرات ووضع خطّة زمنية لإنجاز المشاريع المتوقفة.

7 ـ إعادة النظر في اختيار القيادات الجامعيّة على وفق معايير الكفاءة والنزاهة واللقب العلمي والتسلسل في المواقع الإداريّة، ووضع هذه القرارات موضع التنفيذ بعيدا عن التدخلات.

8 ـ استصدار تعليمات يحدد بموجبها مجموعة من المعايير التي يشترط توافرها في أي متقدم لنيل وظيفة تدريسي في مؤسسات التعليم العالي؛ وذلك من أجل رفع مستوى أداء الكادر التدريسي، ووضع جدول سنوي بالتخصصات التي تحتاجها مؤسسات التعليم في ضوء الاستحداثات وحركة الملاك والتركيز على الاختصاصات النادرة.

9 ـ استحداث صندوق البحث العلمي وإقرار تشريعاته.

10 ـ تحقيق التكامل مع وزارة التربية من خلال الارتقاء بالمناهج وتبادل الخبرات والآراء، بما يؤمن تكامل المعرفة لدى خريجي الدراسة الاعداديّة، والتوصل إلى حل مشكلة التفاوت بالمعدلات بين طلبة التنوع الاحيائي والتطبيقي.

11 ـ مراجعة تعليمات فتح الملف الدراسي للطلبة الدارسين خارج العراق، والعمل على وضع ضوابط تنظم هذا الموضوع إعتماداً على معدل الطالب وتسلسل الجامعة التي درس فيها ضمن التصنيفات العالميّة الرصينة.

12 ـ استحداث دراسة الماجستير المهني، الذي سيعمل على تطوير أداء الموظف، كونها دراسة تخصصيّة لا تؤهل الحاصل عليها ان يقوم بمهام التدريس في الجامعات.

13 ـ تطبيق مشروع الاعتماد البرامجي على جميع التخصصات المفتوحة واعتباره شرطا اساسيا لاستمرار البرنامج، والذي يحتوي على شرط التكامل بين حاجة السوق واستمرار البرنامج باستقبال الطلبة.

14 ـ البدء فوراً بجمع البيانات التي يتطلبها المؤشر الخامس (التعليم والابتكار) ضمن مؤشرات التنافسيّة العالميّة، ومخاطبة جميع الوزارات والجهات بإنجاز ما عليها من واجبات يتطلبها هذا المؤشر.

15 ـ استحداث هيأة مستقلة لضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي، والعمل على تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي ومعايير الاعتماد التخصصية العالميّة في البرامج والتخصصات الدراسية كافة.

16 ـ العمل على الارتقاء بسمعة الجامعات العراقيّة من خلال تطوير البيئة الجامعيّة بمحاورها الثلاثة) التدريسي، الطالب والمنهاج (والعمل على الدخول في التصنيفات العالمية المهمّة) شنغهاي، التايمز البريطاني، الـ QS البريطاني، URAP، Scimago، Green Metric.)

17 ـ التعاون والتكامل مع الجامعات والكليات الاهليّة وعدها شريكاً أساسياً لتطوير التعليم العالي، من خلال تبادل الخبرات وتكوين المجاميع البحثيّة وعقد المؤتمرات وورش العمل، من أجل ان تكون هذه الجامعات في المستقبل القريب رافداً اضافياً للتنمية البشرية والاقتصاديّة.

18 ـ ترسيخ وتنفيذ مفهوم استقلالية الجامعات على وفق برنامج يضمن إرساء القيم الاكاديميّة، والتي تنسجم مع التقاليد الإجتماعيّة النبيلة والحفاظ على تطبيق القوانين والتعليمات والعدالة المجتمعيّة.

19 ـ دعم وتشجيع الجامعات للتحول من نشر المعرفة إلى نشر المعرفة وانتاجها ضمن مفهوم الجامعة المنتجة، وتسويق البحث العلمي لقطاعات الدولة المختلفة، والانفتاح على العالم لتطوير القدرات في البحث العلمي في الجانب التطبيقي وتعظيم الموارد.

20 ـ دعم وتشجيع الجامعات بالانفتاح على المؤسسات الحكوميّة والقطاع الخاص والمختلط، من اجل الوقوف على المشاكل والمعوقات، ووضع المعالجات التي تواجه هذه القطاعات، وخصوصاً في المجالات الصناعيّة والزراعيّة والنفط والصحة...الخ.

21 ـ وضع خطوات عمليّة لجعل الجامعات جاذبة للطلبة الاجانب والانفتاح على العلاقات الخارجيّة، وتشجيع التبادل الثقافي.

22 ـ وضع خطط وبرامج في العلاقات الثقافيّة مع الجامعات في الخارج وبناء هذه العلاقات على اساس الثقة في التعامل، بما يرفع من سمعة العراق وأهله وبما يليق وقيمة الانسان العراقي وحضارته.

23 ـ العمل على تطبيق نظام المقررات في الجامعات التي لديها امكانيات تطبيقه واعطاء الجامعات الخصوصيّة في التنافس البناء والتميز العلمي من خلال ما يضيفه هذا النظام.

24 ـ الاهتمام بالطلبة المبتعثين من حيث الاستحقاقات والمدد المطلوبة، وبما يؤمن الحصول على الشهادة وعودة الخريج لخدمة البلد.

25 ـ انشاء مجالس خبراء والاستفادة من خبرات التدريسين المتقاعدين من حملة الالقاب العلميّة والحاصلين على لقب استاذ متمرس في مناقشة الرؤى المستقبليّة للارتقاء بالجامعات وخصوصاً التعليم العالي المهني وتطويره.

26 ـ العمل على عدم تسيس الجامعات والكليات الحكوميّة والاهليّة وجعلها مكاناً آمناً للعلم والمعرفة والقيم الخلاقة.

27 ـ تطوير مؤسسات التعليم المهني وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة الطلبة المقبولين فيها من أجل تهيئة خريجين يتمتعون بمهارات تخدم الواقع التطبيقي.

28 ـ اعتماد مفهوم الجامعة المنتجة بطريقة تضمن تحقيق التفاعل بين الجامعة بقواها التدريسيّة والبحثيّة، وبين المجتمع بمواقعه الانتاجيّة.

29 ـ مراجعة المناهج على اساس أهداف التنمية المستدامة والتحصيل العلمي بما يتطلبه سوق العمل.

30 ـ إعادة النظر بسياسات القبول في الجامعات لتحقيق اكبر قدر ممكن من المواءمة بين سوق العمل والحاجه الفعليّة ورغبات الطلبة.

31 ـ تطوير المكتبة الافتراضيّة من خلال الانفتاح على دور نشر عالميّة لزيادة المحتوى البحثي لهذه المكتبة، والتي سوف تساعد الباحثين العراقيين من مختلف القطاعات للاستفادة من الدوريات المنشورة في هذه المكتبة.

32 ـ العمل على فتح جامعات أجنبيّة وفروع لجامعات عالميّة، واستقطاب الكفاءات العالميّة للاستفادة من خبراتها من أجل تنمية الواقع العلمي وتطويره باتجاه العالميّة.

33 ـ توأمة الجامعات الحكوميّة والاهليّة مع جامعات عالميّة معروفة؛ لتبادل الخبرات وترصين البرامج الاكاديميّة وتحسين السمعة الاكاديميّة لجامعاتنا.

34 ـ دعم مؤسسات التعليم الجامعي الاهلي من قبل الحكومة الإتحاديّة من خلال المساعدة في تمليك الاراضي أو استثمارها لغرض انشاء جامعات حديثة تغذي المؤسسات العامة والخاصة بالخبرات المطلوبة.

35 ـ انشاء مدن جامعيّة خارج مراكز المحافظات، تكون على غرار الجامعات الذكية في العالم، وتكون هذه المدن متكاملة.

36 ـ توفير البيئة المناسبة للأستاذ الجامعي داخل الجامعة من ناحية توفير الخدمات وكذلك العمل على توفير سكن يليق بمكانته العلميّة.

التعليم الجامعي الاهلي

1 ـ العمل على استحداث جامعات وكليات ومعاهد تمتلك مقومات وشروط الاستحداث من حيث البنى التحتيّة والموارد البشرية لاستيعاب الزيادة الكبيرة في مخرجات التعليم الثانوي.

2 ـ التدقيق المستمر على مدى استيفاء هذه الجامعات والكليات لشروط الاستحداث وشروط الاستمرار في استقبال الطلبة، ومتابعة التطور في البنى التحتيّة، وغلق التي يثبت مخالفتها وتلكؤها ونقل طلبتها إلى جامعة/كلية أخرى.

3 ـ وضع آليات ثابتة محكومة بتعليمات واضحة تعرف العلاقة بين أطراف عائديّة المؤسسة التعليميّة كافة، والتقيد بما نصت عليه القوانين والنظام الداخلي لهذه المؤسسات، وان يكون مجلس الجامعة/الكلية هو المرجع في أيّة قرارات تصدر منها.

4 ـ القيام بمراجعة دقيقة لجميع أقسام الجامعات/الكليات وتثبيت هذه النسب بحسب المعايير المعتمدّة وطنياً ودولياً؛ من أجل الحفاظ على رصانة التعليم، وكذلك سد الشواغر من حملة الشهادات العليا العاطلين عن العمل بعد تأهيلهم.